

■ ارتفاع أرباح البنوك المغربية بحدود 1 في المئة



لكلا البنكين. فيما عرفت أرباح فرع "سوسيته جنرال"، من جهتها ارتفاعاً بنسبة 6.27 في المئة.
المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

بلغت أرباح ثمانية بنوك مغربية رئيسية 10.5 مليار درهم (1.1 مليار دولار) نهاية سبتمبر (أيلول)، بزيادة 0.96 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، في وقت ارتفع فيها إجمالي الإيرادات البنكية الصافية (مجموع الفوائد والعمولات ومداخيل السوق) بنسبة 6.6 في المئة وبلغت 53.43 مليار درهم (5.62 مليار دولار)، حسب البيانات المالية التي نشرتها البنوك المغربية للفصل الثالث من السنة الحالية.

وشهد أداء البنوك الثمانية من حيث نمو الأرباح أداء متفاوتاً، فبينما انخفضت الأرباح الصافية للبنك المغربي للتجارة الخارجية بنسبة 16.7 في المائة، وانخفضت الأرباح الصافية للقرض العقاري والسياحي بنسبة 28.6 في المئة، في المقابل بلغت الأرباح الصافية لباقي البنوك ارتفاعات متفاوتة تراوحت بين 2.17 في المئة بالنسبة للبنك المغربي للتجارة والصناعة، و29.41 في المئة بالنسبة للقرض الفلاحي للمغرب. وارتفعت الأرباح الصافية لأكبر بنكين مغربيين، وهما التجاري وفا بنك والبنك الشعبي المركزي بنسبة متساوية بلغت 4.76 في المائة

■ الحكومة الأردنية تعدّ برنامجاً وطنياً للإصلاح الاقتصادي



وشدد على أن "البرنامج الوطني سيكون برنامجاً أردنياً خالصاً يتم تصميمه بأيدٍ أردنية بحتة، ونتاجاً لحوارٍ وتوافقٍ داخلي ونابعٍ من ثقةٍ تامةٍ بقدرتنا على تحديد أولوياتنا الوطنية للمرحلة المقبلة"، موضحاً أن "العلاقة مع صندوق النقد الدولي علاقة استشارية تشاركية، تهدف للوصول إلى تقاهمات تضمن تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وقد وجدنا تفاعلاً إيجابياً من الصندوق مع البرنامج الوطني. وسنكون واضحين أنه لا رفع للضرائب، ولا بديل عن تحسين الواقع المعيشي للمواطن وتوجيه نسب البطالة نحو الانخفاض في ظل الحفاظ على قدسية الاستقرار المالي".

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

كشفت وزيرة المالية الأردنية، محمد العسوس، عن إعداد الحكومة الأردنية برنامجاً وطنياً للإصلاح المالي والاقتصادي، وذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه الأردن وإعادة التوازن للمالية العامة وإزالة الاختلالات فيها، ولتحقيق كفاءة أكبر في إنفاق المال العام ووقف الهدر، وضبط عجز الموازنة والمديونية.

وأكد خلال تقديمه مشروع قانون الموازنة للعام المقبل، أمام مجلس النواب، أن "الإطار الوطني سينتقل حتماً مع أولويات دولة التكافل ودولة القانون، ولكن هذا التقاطع سيكون مكملاً للواحد للآخر وليس متعارضاً معه، إذ أن تحسين الواقع الاقتصادي وزيادة كفاءة الإنفاق سينعكس بالضرورة على نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين".

■ فائض الناتج المحلي لهصر يرتفع 2 في المئة



العملات الأجنبية من 12 مليار دولار عام 2014 إلى أكثر من 45 مليار دولار حالياً". وأشار إلى أنّ "برنامج الإصلاح الاقتصادي ارتكز على رفع كفاءة الإنفاق العام وترشيد الاستهلاك وتوصيل الدعم لمستحقيه من خلال برامج فعالة للحماية والدعم الاجتماعي للفئات الأكثر احتياجاً، وزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم من 115 مليار جنيه في 2014 إلى 210 مليارات جنيه في 2019، وزيادة دعم الغذاء من 39.4 مليار جنيه في 2014 إلى 87 مليار جنيه في 2019".
المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

أفصح وزير المالية المصري محمد معيط خلال كلمته التي ألقاها في المؤتمر المصرفي العربي السنوي المنعقد بعنوان "انعكاسات التقلبات السياسية على مسار العمل المصرفي"، عن انخفاض عجز الموازنة من 16.5% في 2014 إلى 8.2% في 2019، بخلاف تحقيق فائض أولي بنسبة 2% من الناتج المحلي في 2019 بدلاً من عجز أولي 8.4% عام 2014، لافتاً إلى تراجع معدل البطالة من 13.3% إلى 7.5%، ومعدل التضخم من 36% إلى 3.4% في المئة. ولفت إلى أنّ "معدل نمو الاقتصاد المصري ارتفع من 4.4% إلى 5.6% ونستهدف 7% بحلول 2022، كما قفز الإحتياطي النقدي من

■ السودان يطالب البنك الدولي بإعفائه من الديون



سويلاً لمساندة بلاده، من أجل إعفاء كافة ديونها في إطار نادي باريس. في سياق آخر، أوضح حمدوك أنّه لم يتفق مع المسؤولين الأميركيين على مبلغ يدفعه السودان لأسر ضحايا الهجمات التي تتهم واشنطن الخرطوم بالضلوع فيها، مشيراً إلى أنّه "لم نتفق على مبلغ التعويضات حتى ندفعه، نحن نتناقش حول الرقم الذي بدأ بـ 11 مليار دولار وانخفض، ونسعى لخفضه أكثر حتى يكون مبلغاً معقولاً"، موضحاً أنّ "قريباً من الخارجية والنائب العام وجهاز المخابرات يعملون على ذلك".
المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

بحث رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، في العاصمة الأميركية واشنطن مع رئيس "البنك الدولي" ديفيد مالibas، مجموعة من القضايا، أبرزها دعم اقتصاد السودان وإعفاؤه من الديون. وأوضح مالibas، أنه على تواصل مع مديرة "صندوق النقد الدولي"، للتشاور حول دعم السودان وإعفائه من الديون، في إطار مبادرة نادي باريس. لافتاً إلى أنّ "البنك الدولي"، سينشئ صندوق ائتمان لدعم شبكات الأمان الاجتماعي في السودان. من جانبه، اقترح حمدوك أن يعمل البنك و"صندوق النقد الدولي"، فضلاً عن "بنك التنمية الإفريقي"، على إعفاء ديونهم على السودان، ثم التحرك